

إسرائيليات

## مخطط لأغلاق الجامعات

□ مريم روبين

بدأت السلطة المحتلة الإسرائيلية تنفيذ مخطط خطير لتفريغ الضفة الغربية وقطاع غزة من الكفاءات العلمية وذلك بإرهاب الأساتذة والمدرسين في الجامعات العربية حتى تعجز عن القيام بدورها. وبالتالي يكون لدى إسرائيل المير المنطق لإغلاقها «بالضفة والمفاح».

في الأسبوع الماضي قرر الحاكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية إبعاد الدكتور وليد مصطفى رئيس قسم الجغرافيا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس. وعندما حاول الدكتور وليد أن يعرف سبب إبعاده رفض أن يقدم له الحاكم العسكري أي تفسير!

لقد استند الحاكم العسكري الإسرائيلي في قرار طرد أستاذ الجامعة على التعديلات الجديدة التي أدخلت على قوانين التربية والتعليم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. فما هي هذه التعديلات التي تتناق مع حرية التعلم الجامعي والتي تعتبر مخالفة لكل الأعراف الأكاديمية المتبعة في البلدان الديمقراطية في العالم؟

من أخطر هذه التعديلات وضع الجامعات الوطنية تحت الإشراف المباشر لضابط التربية الإسرائيلي. وهذا يعني أن لهذا الضابط الإسرائيلي الحق في التدخل في المناهج التعليمية وفي تعيين المدرسين والأساتذة في الجامعة. كما يعطى له الحق في طردهم منها. والقانون الجديد حول للضابط الإسرائيلي أيضا الموافقة أو عدم الموافقة على اعتماد الكتب العلمية والسياسة والاجتماعية التي ستدرس.

وله أن يقدر شخصا للضابط الملاحظة التي تفرضها السلطة المحتلة على هذه المؤسسات العلمية التي تعتمد في ميزانياتها على ما يجمعه من تبرعات. كما حول القانون للضابط الإسرائيلي بصفته مسؤلا عن الأمن والنظام ان ينتهك حرمان الجامعة ويعتدى على الطلبة والأساتذة إلى حد إطلاق النار عليهم حيث كانت الشهادة الطالبة تعربد الطعنة آخر من صرعها وضاهمهم حتى الآن.

ورغم أن تطبيق هذا القانون الإسرائيلي يعمل على تحجيم هذه الجامعات ويقلص دورها الريادي ويحد من فعاليتها السياسية المؤثرة ويحولها إلى مؤسسات ضعيفة «تابعة». ورغم كل هذا. فإن الجامعات العربية مازال دورها الفعال في الضفة الغربية والقطاع. وما زال القائلون عليها يقومون بالتصدي لهذا القانون واعين تماما لأهداف اللعبة الإسرائيلية الخبيثة فهم يستفطون عددا لا بأس به من الأساتذة الفلسطينيين المتخصصين من الخارج ليقيموا بدورهم الوطني في تدعيم جامعة النجاح الوطنية وجامعة بيرزيت وجامعة بيت لحم والجامعة الإسلامية في قطاع غزة والتي تضم جميعها أكثر من ستة آلاف طالب وطالبة.

ولاشك أن بقاء هؤلاء داخل الأرض المحتلة ومساهمهم اليومية العظيمة في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ومجابهة مخططاته في الاستيلاء على الأرض والاستيطان ومصادرة الأراضي. لاشك أيضا أن قيام هؤلاء الطلبة بدور نشيط في المساهمة في جمع الاموال الزراعية واستصلاح الأراضي ومجابهتها من المصادرة. لاشك أن لكل هذه الأسباب تجد السلطة الإسرائيلية المحتلة حريصة كل الحرص على اتخاذ الخطوات الكفيلة لتفريغ الأرض من الكفاءات العلمية الفلسطينية تمهيدا لإغلاق هذه الجامعات العربية بعد هجرة الطلاب منها إلى عواصم الدول الأخرى. وبالتالي يمكن أن تقرب الصدام الزمن المتصاة به يوما.

ومن هنا كان قرار إبعاد الدكتور وليد مصطفى. فهل يمكن أن تتحرك الجامعات الحرة في العالم لإحباط هذا المخطط الإرهابي الصهيوني؟



لحوم

## وإذا أكلنا لا نشبع!

□ عادل البلك

واحد منا إلى أقرب بنك ليخرق ما لي فيه. وإذا أعلنت الحكومة أنه لا بد من ترشيد الاستهلاك للحد من الإسراف ربطوا الأحمزة على البطون قليلا ثم إنه على الحكومة أن تعمل على زيادة سعر القائدة على المدخرات. وأن تقوم بتطوير النظام الضريبي وأن يكون مستمرا لمدة أطول. مع ربط التوسع في الإعطاءات الضريبية بزيادة الإنتاج. إلى جانب الحوافز الإيجابية والسلبية: المكافأة والعقوبة. أما إذا لم ينهض الأسعار بعد شهر فلنا أن نلجأ إلى التسعير الحثري بشرط أن نبدأ من التاجر الكبير. تاجر الجملة.

أما الدكتور عبد الغني وشاحي أستاذ طب الأطفال بجامعة عين شمس. فقد سمعت منه رأيا طريفا. قال لي: لا بد أن نلجأ إلى البدائل. وهو يختلف مع الناس في أن تكون التطوير والأسماك هي البديل الغذائي للحوم. ولكن الغذاء النباتي والصناعي. فنحن نأكل الميسوجور ونقول إنه: الذ. آلد.

وهو قول الصويا. وفي مصر في سنة ١٩٣٤ أنتجت لنا نباتا من أوراق الشجر واستطعنا أن نحصل من مادة السليلوز على البروتين بنسبة ٤٤% ثم إن الإنسان لا يحتاج في اليوم إلى أكثر من ٦٠ جرام بروتين. أما إذا زادت هذه النسبة فإنها تتحول إلى دهون تد الشرايين ولا تسمح إلا بمرور أمراض القلب والحلقة والتصلب. والعباد بالله.

أما أسلوب إقلال كمية الأكل التي تتناولها يوما فهو يبيع في كل أنحاء الدنيا. أن تبدأ الوجبة بالسوائل الدافئة. الشورية مثلا. أو عصير الفواكه. الجريب فروت مثلا أو بالخضراوات الطازجة. الخيار والطماطم والجرجير مثلا. أما إذا بدأنا الأكل بالخبز واللحم فلن نتوقف عن الأكل إلا بعد أن ينتهي كل ما هو على المائدة. ونظل نصرخ طالبين المزيد. ومن ورائنا كل أجهزة الدولة.

استجاب الناس للقرار الذي أعلنه الرئيس محمد أنور السادات ببيع ذبح وبيع اللحوم لمدة شهر. واطمأنوا إلى أن هناك من يستطيع أن يقوم بدور رجل المطافي. عندما تشتعل الحرائق في أي مكان ولو كانت في الأسعار.

وهي فرصة أن تمتد استجابة الناس إلى المعنى الحقيقي الذي قصده الرئيس السادات: أن ننظم سلوكنا الغذائي. أو مانسبه بترشيد الاستهلاك. أي أن نجعله يبلغ من الرشد. فنحن نرغم لا نأكل حين نجوع فقط وإذا أكلنا لا نشبع أبدا. ولا يوجد شعب في الدنيا وصلت معدلات الاستهلاك عنده إلى ما وصلت إليه عندنا. ولا حجم الإنتاج. وقد تضاعف عدد السكان في السنوات الأخيرة. وارتفع مستوى دخل الفرد المصري. وزادت حاجاته. وهي حقيقة يجب أن نعترف ونتبها إليها.

أما مع ذبح وبيع اللحوم فهي الرصاصة الأولى في معركة طويلة. أو يجب أن تكون طويلة. ويقول لي الأستاذ الدكتور فحي محمد على وكيل كلية تجارة عين شمس. إن مشكلة الاقتصاد لمصرى كله هي كيف تزيد الإنتاج في جميع السلع فإنه من البدييات الاقتصادية أن يرتفع الأسعار مرتبط بنقص الإنتاج. أي نقص العرض عن الطلب. وهنا القول لك إن اليد الواحدة لا تصفق.

فلابد أن تتصالح جهود الحكومة مع استجابة الناس عن وعي. فإذا قالت الحكومة لا بد من زيادة معدلات الادخار. أسرع كل

